

## Abi Ali Al-Farisi's jurisprudence in explaining the letters of meanings in deleting them, adding them, including them and increasing them - The book of Al-Sheer as a model -

Hasan Morshed Al-Mohamad

Isam Derar Al-Kousa

College of Arts and Humanities || Al-Baath University || Syria

**Abstract:** research in the letters of meanings to be mentioned; In order to fulfill the meaning for which it was set, but as a matter of the breadth that the Arabic language enjoys, the letters of meanings are characterized by deletion, degeneration, embedding or increase, but this behavior is not without justification or evidence, and this is what this research will deal with taken from the book "poetry" by Abu Ali Al-Farisi is a model... as Al-Farisi deals with this phenomenon in some detail in his book the aforementioned, and this research will follow him, monitoring his treatment of these phenomena that affect the letters of meanings, through his treatment of evidence from the words of the Arabs in their poetry. The research concludes with results that reveal that Abu Ali followed the mass of grammarians, or his uniqueness with opinions that he had not previously met, when he studied this phenomenon.

**Keywords:** The letters of meanings, Deletion, degeneration, embedding, increase, Al-Farisi.

## اجتهادات أبي علي الفارسي في تعليل حروف المعاني في حذفها وإضمامها وتضمينها وزيادتها - كتاب الشعر أنموذجاً -

حسن مرشد المحمد

عصام درار الكوسى

كلية الآداب والعلوم الإنسانية || جامعة البعث || سوريا

المستخلص: الأصل في حروف المعاني أن تُذكر؛ لتؤدّي المعنى الذي وُضعت له، ولكن من باب الاتّساع الذي تتمتع به اللغة العربيّة، يُتصرّف بحروف المعاني حذفاً أو إضماماً أو تضميناً أو زيادةً، ولكن هذا التصرف لا يكون دون مسوّغ أو دليل، وهذا ما سيتناوله هذا البحث متخذاً من كتاب "الشعر" لأبي عليّ الفارسيّ أنموذجاً...  
إذ تناول الفارسيّ هذه الظاهرة بشيء من التفصيل في كتابه سالف الذكر، وسيتتبّع هذا البحث، راصداً معالجته لهذه الظواهر التي تصيب حروف المعاني، من خلال معالجته للشواهد من كلام العرب في شعرها.  
ليخلص البحث إلى نتائج تكشف عن اتّباع أبي عليّ لجمهرة النحاة، أو تفرّده بآراء لم يُسبق إليها، حين درس هذه الظاهرة.  
الكلمات المفتاحيّة: حروف المعاني، حذف، إضمام، تضمين، زيادة، الفارسيّ.

## 1- المقدمة.

لحروف المعاني أهمية بالغة في اللغة العربية، فهي المعبرة عن خلجات نفس المتكلم ومكوناتها بأقصر الطرق وأخصرها، وقد برع العربي في استعمالها وتوظيفها في أثناء كلامه، فتارةً يحذفها وثانيةً يزيدُها وثالثةً يضمها ورابعةً يضمّنها معنى آخر، فتعطي للغة بريقاً، لا نراه في غيرها، وتلبسها سحراً، لا يليق إلاّ بها، وإذا حذف العربي حرف المعنى أو أضمره أو زاده أو ضمّنه، فلا بدّ أن يكون ذلك خدمةً لمعنى يرجو أن يُلقيه في رُوع المتلقّي، ومن هنا جاءت عناية الباحث في هذا الجانب.

### مشكلة الدراسة:

تتداخل - في النحو العربي القديم - مصطلحات الحذف والإضمار والتضمين، حين يكون الكلام عن حروف المعاني.

وتكمن مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. ما الفرق بين حروف المباني وحروف المعاني في النحو العربي؟
2. هل كان التصرف في حروف المعاني من باب الاضطرار أو من باب الاتّساع والجواز؟
3. ما الفرق بين حذف الحروف وتضمينها وإضمارها وزيادتها؟
4. هل أحرف الزيادة من حروف المعاني؟
5. هل وافق أبو عليّ النحاة المتقدّمين في تعليقاته؟

### أهداف الدراسة:

يسعى الدراسة إلى التمييز بين مصطلحاتٍ تداخلت بشدّة في كتب النحو التراثية، والإضاءة عليها بمعنى يجعل الخلط بينها مُستبعداً على الدّارس، وتحديدًا تهدف إلى الآتي:

1. بيان الفرق بين حروف المباني وحروف المعاني في النحو العربي.
2. التعرف على ما إذا كان التصرف في حروف المعاني من باب الاضطرار أو من باب الاتّساع والجواز.
3. التعرف على طبيعة الفرق بين حذف الحروف وتضمينها وإضمارها وزيادتها.
4. التمييز بين أحرف الزيادة من حروف المعاني.
5. معرفة مدى موافقة أبي عليّ النحاة المتقدّمين في تعليقاته.

### أهميّة الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على جانب مهم من حروف المعاني، وأثرها في توليد معاني جديدة، أو الإشارة إلى لطائف ما كانت لتبدو إلاّ حين تحذف هذه الحروف، أو تُضمّن معاني أخرى أو تُضمّر أو تُزاد.

### منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليلي، الذي يناسب طبيعة الدراسات النحوية.

### هيكلية الدراسة:

تقسم الدراسة إلى مبحثين: الأوّل: الجانب النظري، ويشمل حدّاً للحرف وتبيين نوعيه للتفريق بينهما، ثم ترجمة لأبي عليّ الفارسي، والدراسات السابقة لحروف المعاني.

الثاني: الجانب التطبيقي، ويشمل حروف المعاني وفق العناوين الآتية:

- حذف الحروف.
  - إضمار الحروف.
  - تضمين الحروف.
  - زيادة الحروف.
- بادئاً كلِّ فقرة بتعريف مصطلحها؛ ليكون ذلك مدخلاً أليج منه - مصطحباً القارئ - إلى تلك الفقرة.

## المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

### أولاً: الدراسات السابقة

من الدراسات السابقة لحروف المعاني:

- ✓ رسالة ماجستير لـ"حمشة، ريمة" (2019)، عنوانها: حروف المعاني في العربية بين البنية والوظيفة - دراسة في كتاب الإنصاف، في جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، تناولت حروف المعاني في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، وقامت بتقسيمها إلى حروف أحادية وثنائية وثلاثية... وبيّنت وظيفتها أي معناها.
- ✓ رسالة دكتوراه لـ"إسماعيل، إبراهيم الصالح" (2013م)، عنوانها: حروف المعاني دراسة وصفية تحليلية تطبيقاً على المعلقات السبع، في جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، تناولت حروف المعاني الواردة في المعلقات السبع وأثرها في خدمة السياق النصي.
- ✓ رسالة دكتوراه لـ"فقيه، بكاري مكاني" (2012م)، عنوانها: حروف المعاني وتوجيهها في كتاب بلوغ المرام (حروف الجر) - دراسة نحوية وصفية تحليلية، في جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، تناولت حروف الجر في كتاب بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر العسقلاني، والتعرف على مدى ورود هذه الحروف، وعددها ومواقعها ومعانيها، وتوجيهها لمعاني الحديث النبوي الشريف في الكتاب. وتتميز دراستي بأنهما ستتبع أحوال حروف المعاني، وما يطرأ عليها في أثناء الكلام، من حذف وإضمار وتعليل وتضمين، ومدى براعة أبي علي في التعليل النحوي والتخريج لكلِّ حال منها.

### ثانياً: الإطار النظري:

الحرف لغةً: الحرف في الأصل الطرف أو الجانب (ابن منظور، د.ت، مادة "ح ر ف")، والحرف من كلِّ شيء هو طرفه وشفيره وحدّه،

ومن الجبل أعلاه المحدد (الفيروز آبادي، 2005م، مادة "ح ر ف").

والحروف اصطلاحاً نوعان:

- 1- أحرف البناء: هي التي تُبنى منها الكلمات، كزاي (زيد)، وسُميت كذلك؛ لأنَّ الكلمة تُبنى بها وتكون صيغتها منها، فهي أساس بنية الكلمة. (الكفوي، د.ت، ص395).
- 2- حروف المعاني: حرف المعنى: "هو كلمة تدلُّ على معنى في غيرها فقط" (المرادي، 1992م، ص21)، وهي ليست باسم ولا فعل، وسُميت بذلك؛ لأنها تفيد معنىً جديداً تجلبه معها.

وما يهمننا في هذه الدراسة حروف المعاني التي تشمل أحرف الجرّ والعطف والبدل والنفي والتشبيه والنداء والاستثناء والتحضيض والتقريب والاستقبال والشرط والقسم وغيرها.

### ثالثاً: ترجمة موجزة لأبي علي الفارسيّ

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان، أبوه فارسيّ، وأمّه سدوسية من سدوس شيبان من ربيعة الفرس.

ولد أبو عليّ الفارسيّ في مدينة فسا الإيرانية سنة 288هـ، وكان إماماً في العربية والنحو ورؤى عن إسحاق بن راهويته، وروى عنه عبيدالله الأزهرى، وأبو القاسم التنوخيّ، وأبو محمد الجوهريّ.

كان أبو عليّ كثيرَ الأسفار والتنقّلات، إذ غادر فسا، وقدم بغداد شاباً سنة 307هـ، وهو دون العشرين؛ طلباً للشهرة والعلم والمنزلة، وتشمهاً بغيره من العلماء الذين قصدوا بغداد، حاضرة الدنيا وقبلة العلوم في ذلك الزمان، فاشتغل فيها بالعلم وأخذ علم النحو عن جماعة من كبار العلماء، فكان إمامً وقته في علم النحو، توفيّ في بغداد سنة 377هـ (ابن خلّكان، 1900م، 1/132). و(البغداديّ، د.ت، 1/288)

### المبحث الثاني: الجانب التطبيقيّ

كثر التصريف - في الكلام العربيّ - في حروف المعاني، وتعددت العلل لدى النحاة لتخريج هذا التصريف، وقد تصدّى أبو عليّ الفارسيّ لهذه الظاهرة ورصدّها في كتابه الشعر، وناقشها تحت العناوين الآتية:

- أولاً: حذف الحروف.
- ثانياً: إضمار الحروف.
- ثالثاً: تضمين الحروف.
- رابعاً: زيادة الحروف.

وسأنتبّع كلام أبي عليّ في هذه العناوين واحداً فواحداً؛ وأعرضه على النحاة مُتقدّمهم ومُتأخّرهم، خالصاً إلى رأيي العلميّ دون غلوّ أو إفراط.

#### أولاً: حذف الحروف:

بدءاً لا بدّ من تأصيل أو حدّ للحذف لغة واصطلاحاً.

فالحذف لغةً: حَذَفَ الشيءَ يَحْذِفُهُ حَذْفًا، قطعه من طرفه (ابن منظور، مصدر سابق، مادة "ح رف")  
أما الحذف اصطلاحاً: فلا يوجد تعريف دقيق عند القدماء لهذا المصطلح، ونجدهم يخلطون بين الحذف والإضمار، قال أبو حيان: "...أو يُعنى بالمضمّر المحذوف، وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يُسمّى الحذف إضماراً" (أبو حيان، 1420هـ، 4/86).

وظلّ هذا المصطلح مضطرباً إلى أن حدّه السيوطيّ حدّاً واضحاً؛ إذ جعله أحدَ نوعين للإيجاز، إيجاز قصر، وإيجاز حذف، يقول: "الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول حُذِف، فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطي معنى أطول منه فهو إيجاز قصر" (السيوطي، 1974م، 3/181).

ويضيف الزركشيّ: "والحذف هو إسقاط جزء من الكلام أو كلّه لدليل، وزاد النحويون فقالوا أو لغير ذلك، ويسمّى اقتصاراً" (الزركشي، 1957م، 3/102).

يبدأ أبو عليّ هذا الباب بالشاهد النحويّ (البغدادي، 1997م، 7/174):

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب \*\*\* عتي، ولا أنت ديتاني فتحزوني

وأصل: لاه ابن عمك: لله ابن عمك، واختُلف في اللام المحذوفة واللام المملوطة، ويرى أبو عليّ أنّ الجازة هي المحذوفة، واللام المملوطة من أصل كلمة "الله": "لأنّها مفتوحة، وتلك مكسورة مع المظهرية، إذاً فلا يجوز أن تكون إياها للفتح" (الفارسي، 1988م، 46).

وللنحاة في هذه المسألة الآراء الآتية:

الأول: لاه، أصلها: لله، في ثلاث لامات، لام الجرّ، ولام "أل"، ولام أصل الكلمة، فحذفت لام الجرّ ولام "أل"، وبقيت اللام الأصليّة، وهذا رأي سيبويه (انظر: البغدادي، عبد القادر، 1997م، 174/7، وابن يعيش، 2001م، 261/5).

ويروي الزجاج عن سيبويه - وليس موجوداً في الكتاب - أنّ "إله" أصلها من: لاه يليه، إذا تسرّ (البغدادي، مصدر سابق، 335/4)، ويُرَدّ عليه أنّه ليس في الشعر دليل على أنّ أصل كلمة "الله" لاه، لجواز أن يكون "لاه" مخفّف إله، حُذفت الهمزة لضرورة الشعر بدليل الجمع على آهة دون ألوهة أو ألهمّة (السيوطي، 1966م، 432/1).

الثاني: لاه، محذوف منها لام التعريف واللام الأصليّة، والباقية هي لام الجرّ؛ وإنّما فُتحت لئلا ترجع الألف إلى الياء، مع أنّ أصل لام الجرّ الفتح، وهذا رأي المبرد (ابن يعيش، مصدر سابق، 261/5).

وينتصر ابن جنيّ لرأي أستاذه أبي عليّ في حذف لام الجرّ ولام التعريف، يقول: "فأما ما يدلّ على حذف الجرّ فهو أنّ هذه اللام الباقية مفتوحة ولام الجرّ مع المظهر مكسورة، وأمّا ما حكى فيها من الفتح مع المظهر فشاذّ، وكما أنّ فتحة لام "لاه" تدلّ على أنّها ليست لام الجرّ، فكذلك أيضاً فتحها تدلّ أنّها ليست لام التعريف من حيث كانت لام التعريف ساكنة، كما أنّ لام الجرّ مكسورة، فالباقية إذن هي لام "إله" أو لام "لاه"، على افتراق قولي سيبويه في أصل كلمة "الله"، أحدهما: لاه= يليه، والآخر: أله= ياله، وهذا أظهر قوليه عند ابن جنيّ، (ابن جنيّ، 1962م، 149) و(ابن جنيّ، دت، 266/1).

#### ثانياً: إضمار الحروف:

الإضمار: "ما ليس له صورة في الكلام، بل يُنوي" (الفاكهي، 1988م، ص38)، فالمضمّر ليس مذكوراً في ظاهر اللفظ، ولكنّه موجود في نفس المتكلّم، وهو نفسه الذي عبّر عنه سيبويه بمصطلح "النّيّة" (جمعي، عائشة، 2016م، ص38). فقد قالت العرب: "اللهمّ ضبعاً وذنباً" إذا كان المتكلّم يدعو على غنم رجلٍ، فالكلام المضمّر المنويّ في نفس القائل: اللهمّ اجمع فيها ضبعاً وذنباً. وإنّما سهل تفسيره عندهم: لأنّ المضمّر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإضمار (سيبويه، 1988م، 255/1).

قسّم أبو عليّ الحروف المضمرة إلى عاملة وغير عاملة، كما جعل العاملة على ضربين عاملة في الاسم وعاملة في الفعل.

أمّا العاملة في الاسم فهي حروف الجرّ الأصليّة وزائدة وشبيهة بالزائدة. والفرق بينها أنّ (بيطار، 2008م، 213.211):

- ✓ حروف الجرّ الأصليّة هي التي تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي هي التي تأتي بعد الأفعال القاصرة التي لا تستطيع أن تصل إلى المفاعيل بنفسها.
- ✓ أمّا حروف الجرّ الزائدة فهي التي لا تفيد معنى خاصاً بها، ولا تجرّ معنى الفعل إلى الاسم، وإنّما تدخل لمجرد توكيد معنى وموجود قبلها.

✓ وأما حروف الجرّ الشبيهة بالزائدة فهي حروف تحمل معنى خاصاً بها تضيفه على الجملة، ولكنها لا تحمل معنى فعل أو عامل إلى اسم بعدها، فالمعنى محتاج إليها ولا تحتاج إلى تعليق.

ومما يستشهد به أبو عليّ قول المتنخل الهذليّ:

فإمّا تُعْرِضَنَّ أُمَيْمَ عَيِّي \*\*\* وينزَعُك الوِشَاءُ أَوْلُو النَّبِاطِ

فحورٍ قد لهوَتْ بهنَّ عَيْنٌ \*\*\* نواعِمَ في البرودِ وفي الرِّبَاطِ

فالفاء جواب "إن"، وإذا حصلتِ الفاء جواباً للجزاء، حصل انجرارُ الاسم بإضمار "رُبَّ" (الفارسيّ، مصدر سابق، 50).

يعلّل أبو عليّ إضمار "رُبَّ"، ويرفض أن تكون الفاء هي الجارّة لـ "حُورٍ"، ويردّ على الكوفيين والمبرد، الذين يعلّلون الواو بدلاً من "رُبَّ" (ابن هشام، د.ت، 64/3)، ويحمله على بدليّة التاء من الواو في "تالله"، أنّ غير الواو قد انجرّ الاسم بعده بإضمار "رُبَّ" ويستشهد بقول رؤبة (الفارسيّ، مصدر سابق، 50):

بل بلدٍ ملءُ الفجاجِ قَتْمُهُ \*\*\* لا يُشْتَرَى كُتْنَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

ويعلّق أبو عليّ على البيت قائلاً: "فلو كان الجرّ بالواو دون "رُبَّ" المضمرة، لكان في قوله "بل بلدٍ الجرّ بـ"بل"،

وهذا لا نعلم أحداً له اعتداد بقوله" (الفارسيّ، مصدر سابق، 51).

بعرض رأي أبي علي على جمهور النحاة، يظهر انتصاره لمذهب البصريّين، الذين يزوّن "الواو" حرف عطف،

وعامل الجرّ في الاسم الواقع بعدها هو "رُبَّ" مقدّرةً (الأنباريّ، 2003م، 314/1).

وحجّة البصريّين في ذلك، أنّ حرف العطف حرف غير مختصّ، وعدم الاختصاص يبطل الأعمال ويوجب

الإهمال، وممّا يقوي حجّتهم إمكانية الجمع في كلام العرب بين حرف العطف "بل والفاء والواو" مع "رُبَّ"، فلو كانت هذه الحروف عوضاً عن "رُبَّ" في عملها، لاجتمع العوضُ والمُعوضُ عنه؛ وهذا فاسد. (الأنباريّ، مصدر سابق، 314/1)

ويرى أصحاب المدرسة الكوفيّة أنّ "الواو" هي التي تعمل الجرّ بنفسها - ووافقهم من البصريّين المبرد

(الأنباريّ، مصدر سابق، 311/1) - وحجّتهم في ذلك أنّها تشبه واو القسم التي نابت عن الباء فصارت تعمل الجرّ

مثلها، ويرون أنها ليست عاطفة؛ لأنه لا يجوز الابتداء بحرف العطف (الأنباريّ، مصدر سابق، 312/1)، ويُردّ عليهم أنّ

الواو ليست نائبة عن "رُبَّ"، وهي لا تشبه واو القسم؛ لأنّه لا يجوز الجمع في كلامهم بين الواو والباء كأن تقول "وبالله"

فتجمع بين حرفي قسم، بينما يمكن هنا أن يجمع بين "الواو أو الفاء أو بل" و"رُبَّ".

أما الابتداء بالعطف فهذا من سننهم في الكلام أن يعطفوا على مقدّر في اللفظ، ولا سيّما بعد واو الوصل في

تراكيب من مثل: "وإن" ... "ولو"....

❖ قال أبو عليّ عن إضمار الحروف مع الأفعال: "وأما العاملة في الفعل، فعلى ضربين، فيه ما يُضَمَّر مرّةً ويظهرُ

أخرى، ومنه ما لا يُستعمل إظهاره، فما يُضَمَّر مرّةً ويظهرُ أخرى، قولهم: جئتُ لأكرمك، أو لأنّ أكرمك، وما لا

يُستعمل إظهاره نحو: ما كنتُ لأضربك، و"وما كان ربُّك ليهلك القرى"، ومنّ الجازمة "لامّ الأمر" في نحو:

محمّدٌ تفدٍ نفسك كلُّ نفسي \*\*\* إذا ما خفّت من شيءٍ تبالا

فأمّا ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر:

فُتْضِعِي صرِيحاً لا تقومُ لحاجةٍ \*\*\* ولا تُسمعُ الداعي ويَسْمَعُكَ مَنْ دعا

فيجوز أن يكون حُفِّف لتوالي الحركات، وأنّ الكلمة على زنة سُبْعٍ فُحُفِّف، كما يُخَفِّف سُبْعٌ" (الفارسيّ،

مصدر سابق، 53).

وسأكتفي بالتعليق على الشاهد الأخير الذي أورده.

موضع الشاهد: يَسْمَعُكَ.

وجه الاستشهاد: مجيء الفعل "يَسْمَعُكَ" مجزوماً، وقد ذهب النحاة في تعليل الجزم إلى الآراء الآتية:  
الأول: تسكين العين تخفيفاً، كما سَكِنْتَ القاف في قوله تعالى: ﴿وَيَتَّقَهُ﴾ (النور 52)، وأصحاب هذا الرأي: أبو علي الفارسي (المسائل المشكلة، 2003م، ص 186)، وابن جني (سر صناعة الإعراب، 2000م، 1/374)، وابن يعيش (شرح المفصل، 2001م، 7/59)، والشاطبي (شرح الشاطبي لألفية ابن مالك، 2012م، 5/96).  
الثاني: أن "يَسْمَعُكَ" مجزوماً على أنه جواب الشرط متقدّم على الأداة والفعل، فالتقدير: من دعا يسمَعُكَ، وتفرد بهذا القول أبو زيد، صاحب النوادر، ولم يتبعه أحد من النحاة، وردّ أبو علي هذا الرأي بقوله: "وهذا القول الذي ذكره في هذا لم نعلم أحداً أجازه، ولو جاز هذا لجاز: آت من يأتني" (الفارسي، 2003م، ص 186).

فالرأي ما قاله أبو علي، وأما ما ذهب إليه أبو زيد ففاسدٌ من وجهين:

الأول: صناعي؛ لأن أسماء الشرط من أسماء الصدارة (الأفغاني، 2003م، ص 230)، أي: لا يجوز أن يتقدّم معمولها عليها أو أحدهما، ثم إنّ عوامل الأفعال أقلّ تمكناً من عوامل الأسماء، فلم يُسمع أنّ جازماً أو ناصباً تأخّر وتقدّم معموله عليه.

الثاني: معنوي، إنّ فائدة الشرط تكون بتعلّق جوابه وحكمه بفعل الشرط ومعناه، فحصول الجواب متوقّف على حصول الفعل، وعليه فإنّ تقدّم الجواب يفوّت هذه اللطيفة، فهما أشبه بالسبب والنتيجة، والتسلسل المنطقي أن يُذكر السبب ويليه النتيجة، ولا يكون التشويق إلاّ بحصول الجواب.

ثالثاً: تضمين الحروف:

التضمين لغةً: ضمّن الشيء، وبه ضمناً وضمناً، كقَلَّ به، والضمينُ الكفيلُ (ابن منظور، مصدر سابق، مادة "ض م ن").

وأما اصطلاحاً: فهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حُكْمه؛ لتصير الكلمة تؤدّي مؤدّى كلمتين (الأشموني، 1998م، 1/446).

قال أبو علي في أول هذا الباب: "قال الشاعر [يقصد النابغة الذبياني]:

كأنّه خارجاً من جنب صفحته      سَفُودُ شَرِبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدٍ

العامل في الحال ما في "كأنّ" من معنى الفعل، فإن قلت: لم لا يكون العامل ما في الكلام من معنى التشبيه دون ما ذكرت، ممّا في "كأنّ" من معنى الفعل؟

فالقول: أنّ معنى التشبيه لا يمتنع الحال عنه، نحو: زيدٌ كعمروٍ مُقبِلاً، وزيدٌ عمروٌ مُقبِلاً، إلاّ أنّ إعمال ذلك في البيت لا يستقيم؛ لتقدّم الحال، وهي لا تتقدّم على ما يعمل فيها من المعاني" (الفارسي، مصدر سابق، 62). يتّضح من كلام أبي علي أنّ عامل النصب في الحال هو "كأنّ" التي أُشربت معنى الفعل "أشبه"، وقد تبعه في هذا الرأي تلميذه ابن جني (الخصائص، د.ت، 2/277)، وأبو حيّان الأندلسي (التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، د.ت، 5/219)، والعكبري (إعراب لامية الشنفرى، 1984م، ص 109)، وابن الأثير الجزري (البدیع في علم العربيّة، 1420هـ، 1/563)، وناظر الجيش (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 1428هـ، 5/2299).

ويرى الخليل بن أحمد الفراهيدي أنّ عامل النصب في "خارجاً" هو تقدّمه على منوعته "سَفُود" (الفراهيدي، 1995م، ص 103)، وقاسه على قول الشاعر (البغدادي، مصدر سابق، 3/211):

لميّةٌ موحشاً طللٌ.....

وهاء "كأن" تعود إلى قرن الثور "المُدْرَى" في البيت السابق؛ الشاعر يشبّه قرن الثور النافذ في جنب الكلب بسفُود (سيخ شواء) فيه شواء لأناس يشربون الخمرة، نسّوه عند مُفتأد.  
ويرفض أبو علي إعمال الهمزة والنفي في حالٍ بعدهما. في نحو: أزيدٌ عندك، وما زيدٌ عندك، حملاً على إعمال "كأن" - وإن كانتا تحملان معنى "أستفهم وأنفي" - كونهما وضعتا إرادةً للاختصار؛ فلو أُعْمِلتا لانتقض الاختصار المراد من استخدامهما، وصارتا كفعليهما (0الفارسي، مصدر سابق، ص 62-63).  
ويورد أبو علي مسألة أخرى عن التضمين، يقول:

"وقد حُكي عن أبي عثمان أنّ ناساً زعموا أنّ الاسم بعد "لولا" مرتفعٌ به، وهذا لم يذهب إليه سيبويه" (الفارسي، مصدر سابق، ص 66).

وللنحاة آراء في هذه المسألة:

الأول: أنّ "لولا" ترفع الاسم بعدها؛ لأنّها نائية عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم، فقولنا: لولا زيدٌ لأكرمك، التقدير فيه: لو لم يمنعي زيدٌ لأكرمك. إلّا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا "لا" على "لو" فصارا بمنزلة الحرف الواحد، وهذا رأي الكسائي (ابن يعيش، مصدر سابق، 343/2)، والفراء وابن كيسان، (أبو حيّان، 1998م، 1904/4)، والكوفيّين (الأنباري، مصدر سابق، 60/1).

ويقوي الكوفيّون استدلالهم على أنّ "لولا" هي التي ترفع الاسم بعدها، بدليل "أنّ" تأتي مفتوحة بعدها ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة (الأنباري، مصدر سابق، 60/1).

الثاني: أنّ الاسم بعد "لولا" مرفوع بالابتداء وهذا رأي البصريين (السيرافي، 2008م، 163/3)، والأنباري، مرجع سابق، 62/1)، واحتجّوا بأنّ "لولا" لم تعمل الرفع بالاسم بعدها؛ لأنّها ليست مختصة بالدخول على الاسم فقط، بل قد تدخل على الفعل أيضاً، وساقوا لذلك شاهداً قول الشاعر:

استشهدوا بقول الشاعر: لا دَرْدُرُك، إنِّي قد رميهمُ \*\*\* لولا حُدُدْتُ ولا عُدْرِي لمحدود  
ف"لولا" دخلت هنا على الفعل "حُدُدْتُ". (الأنباري، مصدر سابق، 62/1).

والرأي ما قاله الكوفيّون في هذه المسألة، وليس ما قاله أبو علي، وتأويلات البصريّين في هذا المكان باردةٌ مصدرها العناد (شَرّاب، محمد، 2007م، 246/2).

#### رابعاً- زيادة الحروف:

المقصود بالزائد - كما يرى سيبويه - " أنّ الأثر الإعرابي له منعدّم، دخوله كخروجه في الكلام، ثمّ يضيف إلى ذلك إضافة اللفظ الزائد للتوكيد، أي: توكيد المعنى وتقويته" (سيبويه، مصدر سابق، 221/4).

يورد أبو علي شاهداً على زيادة الفاء قول الشاعر:

لا تجزعي إنّ مُنفساً أهلكته\*\*\* وإذا هلكْتُ فعند ذلك فاجزعي

ويقول معلقاً على البيت: " لا تكون إحدى الفاءين إلّا زائدة" (الفارسي، مصدر سابق، ص 87.77).

وأصل البيت: أنّ رجلاً أودع امرأة سلف دقيق فدخل عليها بغتةً فرأها تهيل منه في جرابها، فدُهِشت فجعلت تهيل من جرابها في جرابه، فقال ذلك يضرب لمن يعمل عملاً مستقيماً، أنّ دُم عليه ولا تقطعه". (الزمخشري، 1987م، 343/2).

نلاحظ أنّ أبا علي لم يرجح زيادة إحدى الفاءين على الأخرى، وبالنظر في آراء النحاة نجدهم ينقسمون إلى

رأين:



الأول: زيادة الفاء الأولى، وقال بذلك أبو البقاء العكبري (اللباب في البناء والإعراب، 1995م، 422/1)، والمملك المؤيد (الكُنَّاش في فني النحو والصرف، 2000م، 103/2)، والتقدير: فاجزعي عند ذلك.  
الثاني: زيادة الفاء الثانية، وقال بذلك ابن سيده (المحكم والمحيط الأعظم، 2000م، 149/2)، والزمخشري (المستقصى في أمثال العرب، 343/2)، ورفضاً زيادة الأولى، وحيثما أنّ الظرف "عند" معمول "فاجزعي" فلو كانت الفاء الثانية هي جواب الشرط، لما جاز تعلّق الظرف، بقوله: فاجزعي، لأنّ ما بعد هذه الفاء لا يعمل بما قبلها، فإذا كان كذلك فالفاء الأولى هي جواب الشرط، والثانية هي الزائدة.

### مناقشة النتائج:

بعد هذه الدراسة لتعليقات حروف المعاني لدى أبي علي الفارسي في كتابه الشعر، أصل إلى النتائج الآتية:  
✓ لم يتطرّق أبو علي إلى الخلاف النحوي الذي يقول بزيادة حروف المعاني من عدمه، إذ نراه يعقد باباً للحروف الزائدة دون الخوض في أقوال النحاة أوردّها أو توكيدها.  
والذي يرحّجه الباحث أنّ الحروف الزائدة هي من حروف المعاني، كونها تفيد فضل تأكيد وبياناً للكثرة؛ بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا معنى لا يتحصّل إلا مع كلام (المرادي، مصدر سابق، 22)، وقد ورد في القرآن الكريم ما يثبت ذلك، في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى، 11). فالكاف زيدت لتوكّد نفي المثل.

✓ حروف المعاني تتميز عن حروف المباني؛ إذ إنّ حروف المعاني هي قسيمة الاسم والفعل.  
✓ لم يخالف أبو عليّ سيويه أو أعلام المدرسة البصريّة في تعليقاته لحروف المعاني.  
✓ خالف أبو عليّ الخليل الفراهيديّ في مسألة العامل في الحال بعد "كأن"، على الرغم من أنّ الخليل من رؤوس المدرسة البصريّة.  
✓ إنّ عقّد أبي علي باباً لتضمين حروف المعاني، وأخر لإضمارها، وثالثاً لحذفها لدليل واضح على تمييز الرجل بين هذه المصطلحات، على الرغم من اضطرابها في كتب النحاة المتقدّمين.

### قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن جيّ، أبو الفتح عثمان، (1962م)، التمام في تفسير أشعار هُذيل ممّا أغفله أبو سعيد السكّريّ، تحقيق: د. خديجة الحديثي وأخرون، ط1، مطبعة العاني، بغداد.
- ابن جيّ، أبو الفتح عثمان، (2000م)، سرّ صناعة الإعراب، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ابن جيّ، أبو الفتح عثمان، (د، ت)، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، ط4، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة.
- ابن خلّكان، شمس الدين، (1900م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عبّاس، ط1، دار صادر، بيروت.
- ابن سيّده، أبو الحسن، (2000م)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت.
- ابن منظور، عمر بن مكرم، (د.ت)، لسان العرب، تحقيق: فنة من المحقّقين، (د.ط)، بيروت، دار صادر.

- ابن هشام، جمال الدين، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. ابن يعيش، موفق الدين، (2001م)، شرح المفصل، تحقيق: د. إميل يعقوب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأشموني، علي بن محمد، (1998م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأفغاني، سعيد، (2003م)، الموجز في قواعد اللغة العربية، د. ط، دار الفكر، بيروت.
- الأنباري، أبو البركات، (2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ط1، المكتبة العصرية، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان (1420هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، د. ط، دار الفكر، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأندلسي، أبو حيان، (د.ت)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هندواوي، ط1، دار القلم، دمشق.
- البغدادي، إسماعيل باشا، (د.ت)، ذيل كشف الظنون، د. ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- البغدادي، عبد القادر، (1997م)، خزانة الأدب ولبّ لباب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- بيطار، د. عاصم، (2008م)، النحو والصرف، ط15، منشورات جامعة دمشق، دمشق.
- الجزري، ابن الأثير، (1420هـ)، البديع في علم العربية، د. فتحي أحمد علي الدين، ط1، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة.
- جمعي، عائشة، (2016م)، الحذف النحوي عند سيبويه في ضوء النظرية الخليلية الحديثة، ط1، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، إربد، الأردن.
- الزركشي، بدر الدين، (1957م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
- الزمخشري، جار الله محمود، (1987م)، المستقصى في أمثال العرب، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، (1988م)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين، (1974م)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- الشاطبي، أبو إسحاق، (2012م)، شرح الشاطبي لألفية ابن مالك، تحقيق: محمد السيد عثمان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرّاب، محمد بن محمد حسن، (2007م)، شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية، ط1، مكتبة الرسالة، بيروت.
- العكبري، أبو البقاء، (1984م)، إعراب لامية الشنفرى، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، ط1، المكتبة الإسلامي، بيروت.

- العكبري، أبو البقاء، (1995م)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نيهان، ط1، دار الفكر، دمشق.
- الفارسي، أبو علي، (1988م)، كتاب الشعر، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الفارسي، أبو علي، (2003م)، المسائل المشككة (المسائل البغداديات)، تحقيق: د. يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفاكهي، جمال الدين (1988م)، شرح الحدود النحوية، تحقيق: المتوأي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة.
- الفراهيدي، الخليل، (1995م)، الجمل في النحو (المنسوب إلى الخليل)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الفيروز آبادي، مجد الدين، (2005م)، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم عرقسوسي وآخرون، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- الكفوي، أبو البقاء الحنفي، (د.ت)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، د.ط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المرادي، ابن أم قاسم، (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الملك المؤيد، صاحب حماة، (2000م)، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: د. رياض الخوام، د.ط، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، (1428هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. علي محمد وآخرون، ط1، دار السلام لطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.